

أثر التغير في سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الدول النامية  
(دراسة حالة لدولة اثيوبيا)

صالح سعد صالح مهاوش

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة أسوان

أ.د. جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.

أ. د. عبدالوكيل محمد أبوظالب

وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.

## الملخص

أستهدف البحث إلي محاولة الكشف عن أثر التغيير في أسعار الفائدة على أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال التطبيق على دولة أثيوبيا كأحدي الدول التي تسعى في الوقت الحالي إلى الوصول إلى نمو اقتصادي أفضل من خلال دراسة التغيير في سعر فائدة الأيداع والأقراض وهامش سعر الفائدة، سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ن كذلك دراسة أثر التغيير في سعر فائدة الأيداع والأقراض على أهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ن سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار.

**الكلمات المفتاحية:** التغيير في سعر الفائدة، النمو الاقتصادي، الدول النامية

## Summary

### **The effect of a change in the interest rate on economic growth in**

#### **Developing countries (a case study of Ethiopia)**

The research aimed to try to reveal the impact of the change in interest rates on the most important economic indicators during application to the State of Ethiopia as one of the countries that achieve at the present time to reach better

economic growth through studying the change in the deposit interest rate and lending and the interest rate margin, the real interest rate, inflation , GDP, money supply, domestic credit provided to the private sector as well as a study of the impact of the change in the interest rate for deposits and lending on the most important economic indicators of GDP, money supply, domestic credit provided to the private sector Rack local currency against the dollar.

The first part of the research included a presentation on the concept of monetary policy and its most important tools, in addition to the concepts of interest rate and its functions and the most important factors affecting it, and the second part also included a study of the change in interest rates in Ethiopia during the period (1995 – 2018), where the results indicated:

- The decrease in the lending and deposit interest rate and the interest rate margin during the two periods (1995 – 1999),

2000 – 2004 decreased by 11.4%, 7.4% for the lending interest rate, and about 7.0%, 3.9% for the deposit interest rate, and about 4.4%, 3.5% for the margin. The interest rate then rose to about 7.7% on average for the period (2015 – 2018) of the lending interest rate, and about 4.2% for the interest rate margin, while I continued to decrease the deposit interest rate until it reached about 3.5%.

Inflation with the prices paid by consumers and inflation as a factor in the deflating of the domestic product has tended to increase with an estimated rate of 0.7%, 1.9% as an average for the period (1995 – 1999), a huge increase to reach about 14.7%, 13.9% as an average for the period (2000–2004), and then decreased By a small percentage to reach about 13.6% and 13.7% on average for the period (2015–2018), respectively.

- By studying the change in GDP, money supply, and domestic credit provided to the private sector at constant prices of local

currency (billion Birr) during the period (1995 – 2018), the data indicated that it was estimated at 368.2, 128, 9.9 billion Birr as an average for the period (1995–2002) increased by 70.7%, 90.3%, 98% during the period (2000–2004), and the gross domestic product continued to increase during the period (2011–2018) by 120%, 114.1%, and 58%.

The third part of the research is concerned with studying the effect of the change in the interest rate on the most important variables of economic growth in Ethiopia, which is represented in the gross domestic product, money supply, local credit provided to the private sector and the local currency exchange rate against the US dollar, where the research reached an inverse relationship between the change in the interest rate and the most important economic indicators under consideration, which are represented in the gross domestic product, money supply and local credit provided to the private

sector at current prices of the local currency and the local currency exchange rate against the US dollar.

The change in the gross domestic product at the current prices of the local currency is the highest indicator affected by the change in the interest rate, where the annual change rate was estimated at about 53% of the average period due to the change in the price of the lending period, and about 49.2% as a result of the change in the deposit interest rate.

**المقدمة:** يؤثر سعر الفائدة بشكل عام على القرارات المالية والاستثمارية والأنماط الاستهلاكية للأفراد، بما في ذلك المستثمرين ليضعهم أمام خيارات إنفاق الأموال أو استثمارها في قطاعات مختلفة، أو إيداعها في بنوك تجارية للاستفادة من سعر الفائدة على الودائع، لذا كان للبنوك المركزية دورا هام يتمثل عادة في تحديد الإطار العام أو اتجاه سعر الفائدة على السندات الحكومية والودائع، وبناء عليه تتبع البنوك التجارية المختلفة هذه الإرشادات، وتلتزم بها في تعاملاتها مع عملائها في الإقراض والاقتراض والودائع.

لذا تبحث الدول النامية في العديد من السبل لتحقيق نمو اقتصادي مقبول والتي من أهمها ضبط سعر الفائدة الذي يؤثر على مختلف القطاعات إيجابيا وبالأخص على نمو الناتج المحلي الحقيقي.

**مشكلة البحث:** يعتبر سعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة، ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات أي دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية لذلك تسعى معظم الحكومات إلي انتهاج سياسات تهدف إلي ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، كما يؤدي سعر الصرف دورا بارزا في السياسة النقدية ، بسبب استخدامه كهدفاً وكأداة أو ببساطة كمؤشر علي تنافسية الدول من خلال تأثيره علي مكونات النمو الاقتصادي مثلا لاستثمار ، ودرجة الانفتاح علي التجارة الدولية، لذا كان من الضروري ألقاء الضوء على التغيرات في سعر الفائدة في أحدي الدول النامية والتعرف على أثرها في تغيرات المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها.

**هدف البحث:** أستهدف البحث دراسة أثر التغير في أسعار الفائدة على أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال التطبيق على دولة أثيوبيا كأحدي الدول التي تسعى في الوقت

الحالي إلى الوصول إلى نمو اقتصادي أفضل، ومن ثم يستهدف البحث التعرف على الآتي:

- ١ - تحديد مفهوم السياسة النقدية وأهم أدواتها.
- ٢ - تحديد مفاهيم سعر الفائدة ووظائفه هو أهم العوامل التي تؤثر فيه.
- ٣ - دراسة التغيير في سعر فائدة الأيداع والأقراض وهامش سعر الفائدة، سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.
- ٤ - دراسة أثر التغيير في سعر فائدة الأيداع والأقراض على أهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

**الطريقة البحثية ومصادر البيانات:** اعتمد البحث على التحليل الوصفي والكمي مثل المتوسطات والاتجاه الزمني العام، بالإضافة إلى دراسة أثر التغيير في سعر الفائدة على متغيرات النمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي



،<http://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS>

وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
<http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-oecd.htm>، وذلك خلال الفترة  
(١٩٩٥ - ٢٠١٨)، بالإضافة الى الكتب والأبحاث والدوريات العلمية والرسائل.

### نتائج البحث:

أولاً: أهم التعريفات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية:

١ - السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية (monetary-policy)<sup>(١)</sup> بأنها  
الأساليب التي يتخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيرات  
الدورية له، كما تعرف السياسة النقدية بأنها السياسة المسئولة عن بتغيير معدلات  
الفائدة والتأثير في حجم المعروض من الأموال المتداولة، وتنفذ هذه السياسة بواسطة  
البنوك المركزية كالفيدرالي الأمريكي والمركزي الأوروبي وغيرهما، حيث يمكن  
للسطات النقدية والبنوك المركزية تحفيز الاقتصاد بأدوات نقدية مثل التيسير الكمي  
لزيادة المعروض من النقد.

أ - أساليب السياسة النقدية: يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقدية، الأسلوب الأول  
هو أسلوب الأنكماشية والتي تهدف إلى الحد من التضخم، بحيث تستخدم رفع أسعار  
الفائدة وبيع الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح، أما

---

(1) monetary policy، [www.merriam-webster.com](http://www.merriam-webster.com)، Retrieved 8-10-2018.

الأسلوب الثاني هو أسلوب السياسة النقدية التوسعية، التي تستخدم للحد من البطالة، والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق المالية، لزيادة السيولة

**ب - أهداف السياسة النقدية:** تهدف إلى إستقرار الأسعار الذي يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الذي يتقدم على غيره من الأهداف. وبناءً عليه تحقيق معدلات منخفضة للتضخم تساهم تحفيز الإستثمار والنمو الإقتصادي، لذا تهدف السياسة النقدية إلى الأتي:

١ - زيادة الناتج القومي.

٢ - رفع مستوى الدخل للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم

٣ - تحقيق التوظيف الكامل للموارد.

٤ - تحقيق إستقرار الأسعار.

٥ - تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

**ج - أدوات السياسة النقدية:** تستخدم الدول من خلال البنوك المركزية عدة أدوات لسياستها النقدية وهي كالآتي<sup>(١)</sup>:

---

(1) Monetary Policy" ،www.investopedia.com ،Retrieved 17-10-2018.

• **سعر الفائدة:** هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزيّة على البنوك التجاريّة للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المُستهلكين، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد، في حين أنّ رفع سعر الفائدة، هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجّع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

• **الاحتياطي النقدي:** وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجاريّة إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المُستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، و يحد ذلك من كمّيات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

• **عمليات السوق المفتوحة:** يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

• **الفائدة على الاحتياطي النقدي:** تُعطي البنوك المركزيّة نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسع الاقتصادي، تُخفّض

البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة على إقراض الفائض من

أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق

• السياسة الانكماشية للدولة: يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي

النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمستثمرين.

• العمل بنظام الكوريدور (Corridor): حيث يعتبر العمل بنظام الكوريدور إطاراً

تشغيلياً جديداً لتنفيذ السياسة النقدية يتمثل في Corridor System. ويشمل هذا

النظام سعرين للعائد لليلة واحدة في تعاملات البنك المركزي مع البنوك أحدهما

للإيداع والآخر للإقراض. ويمثل سعرعائد الإيداع الحد الأدنى لسعر الفائدة بالـ

Corridor، بينما يمثل سعر عائد الإقراض الحد الأقصى له، حيث تقرر لجنة

السياسة النقدية تلك الأسعار.

٢ - السياسة المالية: تتضمن السياسة المالية<sup>(١)</sup> اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها

إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات

المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف

زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

(1) fiscal policy ،www.businessdictionary.com ،Retrieved 31-5-2019.

أ - أدوات السياسة المالية: يقصد بأدوات السياسة المالية هو أن توزع الحكومة كلاً من الضرائب وجهات الإنفاق وطريقة التحكم في الدين العام وفائض الدخل من خلال الضرائب، الأنفاق الحكومي والدين العام.

ب - آثار السياسة المالية: تختلف آثار السياسة المالية بناءً على التوجّهات والأهداف الأساسية لمواضعها، حيث تختلف تأثيراتها من فئة إلى أخرى في المجتمع، ومن أهمّ تلك الآثار ما يأتي<sup>(١)</sup>:

- تأثير التخفيض الضريبي على الطبقة الوسطى، والتي عادةً ما تكون أكبر مجموعة اقتصادية في الدولة، حيث تضطر هذه الفئة إلى دفع ضرائب أكثر من الطبقات العليا الأكثر ثراءً في حالات التدهور الاقتصادي وارتفاع الضرائب.
- تسبّب السياسات المالية التوسعية في زيادة العجز، وبالتالي التقليل من النمو، واتباع سياسات التقشّف
- تسبّب ارتفاع الأجور في حدوث التضخّم، وبالتالي محاولة تقليص الاقتصاد وإلحاق الضرر بالاقتصاد الكلي في البلاد.

(1) LESLIE KRAMER (8-5-2019) "What Is Fiscal Policy" ،  
www.investopedia.com Retrieved 31-5-2019.

• زيادة المستثمرين على العملة المحليّة، وبالتالي ارتفاع تكلفة التصدير بشكلٍ أكبر من الاستيراد، ممّا يُسبّب التحوّل إلى شراء المزيد من السلع الأجنبيّة، وانخفاض الطلب على السلع المحليّة، وبالتالي حدوث خلل في التوازن التجاريّ

ج - اعتبارات العملة: إنّ لاعتبارات العملة (Currency Considerations) دور في تحديد القدرة الشرائية لها، حيث يؤدي النقلب المستمر في أسعار صرف العملات إلى تغيير في القوة الشرائية، فارتفاع أسعار السلع في دولة ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة عملتها مقارنة بقيمة عملة دولة أخرى، إلّا أنّ ذلك لن يؤثر على القوة الشرائية للسلع المحلية بشكل مباشر، وإنّما سيؤثر على الشركات التي تتعامل بدورها مع موردين خارجيين الأمر الذي سيتسبب بارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات، مما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار البضائع المستوردة من الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي، وبالتالي إلى تقلص القوة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم وما يليه من مؤشرات اقتصادية خطيرة.<sup>[7]</sup>

د - تسهيل الائتمان: يُعدّ تسهيل الائتمان (Credit availability) وإقراض الأفراد والشركات واحداً من العوامل المؤثرة في القوة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فكلما زادت القروض الممنوحة، زاد إيراد البنوك من فوائد هذه القروض، ما يعمل على تحريك عجلة

الاقتصاد من خلال الإنفاق، إضافة إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>[٧]</sup>

**ثانياً: العوامل المؤثرة على تحديد سعر الفائدة:** أسعار الفائدة هي أداة رئيسية للبنوك المركزية لضبط السياسة النقدية داخل الدولة، وهي السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثماراً لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو لمدة زمنية محددة، وأسعار الفائدة يحددها البنك المركزي لأي دولة تعد مؤشراً لأسعار الفائدة، لدى البنوك التجارية العاملة في هذه الدولة التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي، ويساعد سعر الفائدة، البنك المركزي، في التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط، كما أن أسعار الفائدة هي العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه العميل نتيجة تنازله عن التصرف بأمواله التي يقترضها لفترة زمنية محددة.

وتختلف أسعار الفائدة حسب المدة إن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض، فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، ويحدد البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية، وهو كلفة الاقتراض ما بين البنوك، وتقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحديد سعر فائدة على القروض والمدخرات استناداً إلى سعر الفائدة الأساسية.

١ - **كيفية تحديد سعر الفائدة:** تتحدد أسعار الفائدة، بناء على قوى العرض والطلب فإذا ارتفعت معدلات الطلب على ما هو معروض من أموال سوف يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي الوقت ذاته سيعمل على تخفيض معدلات الإقراض في الدائرة الاقتصادية، وأسعار الفائدة تتحدد باتفاق المقرض والمقترض وبناء على العرض والطلب، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال تعمل على انخفاض أسعار الفائدة والعكس صحيح، ورفع أسعار الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق مما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار.

٢ - **أسباب تغير سعر الفائدة:** يقوم البنوك المركزية في الدول برفع أسعار الفائدة، عندما ترتفع نسبة التضخم في الاقتصاد (زيادة أسعار السلع والخدمات)، وبالتالي يقوم بزيادة أسعار الأموال في تراجع الاقتراض للأشخاص والأعمال ويقل الإنفاق والطلب على الاستهلاك فينخفض التضخم، ويخفض البنك المركزي أسعار الفائدة في حالة الركود الاقتصادي فيجعل سعر الأموال رخيصا فيزيد الاقتراض وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي وينتعش الاقتصاد فيخرج من الركود، وتثبيت أسعار الفائدة تعني محاولة لضبط منظومة الصرف.

٣ - **أهمية سعر الفائدة:** يعتمد وجود سعر الفائدة على تحقيق أهمية كبيرة في مجال العلوم المالية والمصرفية، بسبب تأثيره في العديد من المجالات والمستويات الخاصة



بالأفراد والمنشآت بشكل عام، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة<sup>(١)</sup>.

- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد: يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد؛ وخصوصاً الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول؛ لأنّ زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل الماليّ، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجّعاً لأفراد آخرين وتحديدًا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الادّخار الماليّ.

- أهمية سعر الفائدة على المستوى العام: يساهم سعر الفائدة بالتأثير في القطاع الاقتصاديّ بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور الآتية:

○ السعي إلى استقطاب الادّخار من الوحدات الماليّة الفائضة؛ بهدف ادّخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النّمو الاقتصاديّ.

○ ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كميّة النقود المطلوبة.

○ الاهتمام بالتأثير في كلّ من حجم الاستثمار والادّخار؛ لأنّهما من الأدوات المهمّة في السياسة النقديّة.

---

(١) عبد الهادي الرفاعي (دكتور)، فرح عكو (٢٠١٤)، "أثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واستردادتها في مصرف التسليف الشعبي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٦، المجلد ٣٦، صفحة ١٧٦، ١٧٧.

○ السعي إلى التأثير في التدفقات الماليّة الدوليّة؛ حيث يُشجع ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما إلى انتقال المال لها والعكس صحيح.

○ الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة بناءً على السياسة المُخططة له، ووفقاً للحالة الاقتصاديّة السائدة.

٤ - آثار تغيّر سعر الفائدة: يؤدي تغيّر سعر الفائدة نحو الارتفاع إلى التأثير في العديد من القطاعات الاقتصاديّة المتنوعة، ومنها:

- انخفاض مستوى الاستهلاك: حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة إلى ارتفاع التكلفة المترتبة على الاقتراض من المصارف، ممّا يؤدي إلى اقتراض الأفراد كمية أقلّ من القروض، وينتج عن ذلك تقليل حجم النفقات الاستهلاكيّة.
- التأثير في حجم الاستثمار في دولة ما: حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة إلى تقليص حجم الاستثمار نتيجة زيادة تكلفة المال المقترض لأهداف استثماريّة، كما تتأثر كلّ من قيمة عملة الدولة، وأقساط القروض، والأقساط الخاصة بالعقارات.

٥ - العوامل المؤثرة في سعر الفائدة<sup>(١)</sup>: يتأثر سعر الفائدة بنوعين من العوامل وهما:

- العوامل غير المباشرة: هي ارتباط سعر الفائدة بعلاقة طردية مع التضخم، فكّما ازدادت نسبة التضخم أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة، والعكس صحيح، ففي

(١) أحمد العلي، العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة: (دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية)، جامعة دمشق، ورقة بحثية، ٢٠١١.

حالة انتعاش الاقتصاد ترتفع نسبة التضخم؛ مما يشجع الدولة على التدخل من أجل الحد من كمية النقود المعروضة التي تؤدي إلى رفع سعر الفائدة، أما في حالة ركود الاقتصاد قد لا تسعى المؤسسات إلى الحصول على مبالغ مالية لتمويلها، وينتج عن ذلك انخفاض في سعر الفائدة.

• **العوامل المباشرة:** هي مجموعة من العوامل المؤثرة في سعر الفائدة، وتتمثل بالآتي:

○ السياسة النقدية: هي زيادة نمو عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة التضخم، وانخفاض سعر الفائدة، والعكس صحيح في حال زيادة نسبة الطلب على المعروض من النقود؛ حيث يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، وتقليل معدل القروض في دائرة الاقتصاد.

○ السياسة المالية: هي زيادة أسعار الفوائد في السوق المالي مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال له من أجل البحث عن أرباح أعلى، وتنتج عن ذلك زيادة في عرض المال، وتقليل سعر الفائدة المتأثر بقوة الطلب والعرض، فتتخلص الأسواق ذات سعر الفائدة المنخفض من رؤوس الأموال؛ مما يؤدي إلى تراجع المعروض منه، وينتج عن ذلك ارتفاع في سعر الفائدة.

○ مستوى النشاط الاقتصادي: هو ارتفاع نشاط الاقتصاد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المال، فنتج عنه زيادة في سعر الفائدة؛ وخصوصاً مع زيادة التضخم، وتوسّع عرض النقود، والعكس صحيح عند حدوث ركود اقتصادي.

#### ٦ - أنواع أسعار الفائدة: تُقسم أسعار الفائدة إلى مجموعة من الأنواع وهي<sup>(١)</sup>

• **سعر سقف الفائدة:** هو الحد الأقصى الذي يصل له معدّل الفائدة المُحددة من قبل السلطات المصرفية، ويغطي هذا المعدّل نسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة، ولكنه لا يشمل معدّل العوائد وسعر السوق؛ لأنهما مستقلان عن معدّل الحدّ الأقصى.

• **قسمة معدّل الفائدة:** هي نسبة الفائدة التي تُدفع عند القيمة الاسمية الخاصة بالسندات، مثل السندات طويلة الأجل التي يشتريها الأفراد من منشأة معينة.

• **سعر الفائدة في السوق (العائد):** هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل، والناجحة عن استثمار مرتبط مع التكلفة الظاهرة عن تنفيذ هذا الاستثمار، وتوجد العديد من أنواع العوائد ومنها:

○ **عائد السوق:** هو الفائدة السنوية المدفوعة بناءً على سعر السندات في السوق، ويُعرف أيضاً باسم العائد على التشغيل أو العائد الحالي.

(1) Deeksha Bhardwaj "Main Types of Interest Rates", Your Article Library, Retrieved 24-5-2017.

○ عائد تحت الاستحقاق: هو دفع معدّل سنوي للفائدة، ويشمل متوسط التقديرات السنويّة التي تظهر نتيجةً للاختلاف بين القيمة الاسميّة وقيمة الشراء الخاصة بالسندات.

○ العائد الربحيّ: هو المبلغ الماليّ المدفوع سنويّاً للمساهمين.

• الفائدة طويلة الأجل: هي الفائدة التي يكون سعرها طويل الأجل بفترة تتراوح بين الخمس والعشر سنوات وأكثر.

• الفائدة متوسطة الأجل: هي الفائدة التي يتراوح سعرها بين سنة إلى خمس سنوات.

○ الفائدة قصيرة الأجل: هي الفائدة التي تختلف أسعارها بين السنة، والشهر، والأسبوع، واليوم، وتعتبر أسعار هذا النوع من الفوائد حساسة للتغيرات في السوق الخاص برأس المال بدولة ما.

ثالثاً: المفاهيم الخاصة المستخدمة في البحث:

- تعريف سعر الفائدة: سعر الفائدة (Interest Rate) هو عبارة عن تكلفة رأس

المال أو الائتمان خلال السنة، إذ يعدّ هذا السعر ديناً يُحسب كنسبة مئوية، من

نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال،<sup>[١]</sup> ويُعرّف سعر الفائدة بأنه نسبة تحصل

عليها المصارف أو المؤسسات الماليّة عند تقديم القروض، كما يُعدّ نسبة تُدفع

للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفيّة.<sup>[٢]</sup> من التعريفات

الأخرى لسعر الفائدة هو المبلغ الماليّ الذي يُعبّر عنه بنسبة مئوية، وغالباً تُطبق

أسعار الفائدة وفقاً لأسس سنوية، وتشمل كلاً من القروض، والمنتجات

الاستهلاكية، والنقود، والأصول مثل المباني أو المركبات.<sup>[٣]</sup>

- **سعر الفائدة على الإيداع (%)** : سعر الفائدة على الإيداع هو السعر الذي تدفعه

البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل

والودائع الادخارية.

- **سعر الفائدة على الأقرض:** سعر فائدة القرض هو السعر الذي تتقاضاه البنوك

على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين.

- **هامش سعر الفائدة:** هامش سعر الفائدة هو سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك

على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين مخصوماً منه سعر الفائدة الذي تدفعه

البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل،

والودائع الادخارية.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** وهو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من

جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضاف إليه ضرائب على المنتجات

ومطروح منه الإعانات الغير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون

أقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة.

- الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص: الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ويتمثل في نسبة القروض المقدمة من قبل البنوك إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق المالي.

رابعا: التغيير في أسعار الفائدة في إثيوبيا خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٨): بمقارنة المتغيرات بأسعار الفائدة والتدفق النقدي كمؤشرات للأصلاح المالي في إثيوبيا، أشارت النتائج إلى الآتي:

#### ١ - أسعار الفائدة (Interest rates):

• فيما يخص سعر فائدة الأقرض، فقد تبين أنه أتجه نحو التناقص حيث قدر بنحو ١١.٤% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تناقص إلى نحو ٧.٤% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، يمثل النقص نسبة ٣٤.٩%، ثم أرتفع إلى نحو ٧.٧% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بزيادة عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) تمثل نسبة ٣.٨%.

• أما سعر فائدة الإيداع، فقد تبين أنه أتجه نحو التناقص حيث قدر بنحو ٧.٠% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تناقص إلى نحو ٣.٩% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، يمثل النقص نسبة ٤١.٤%، ثم أستمر في التناقص إلى بلغ

نحو ٣.٥% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بنسبة نقص عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) قدرت بنحو ١١.٧%.

- أتجه هامش سعر الفائدة نحو التناقص حيث قدر بنحو ٤.٤% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تناقص إلى نحو ٣.٥% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، يمثل النقص نسبة ٢١.٥%، ثم تزايد إلى نحو ٤.٢% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بنسبة زيادة عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) قدرت بنحو ٢١.٣%.
- أما بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي فقد أتجه نحو التناقص حيث قدر بنحو ٩.٦% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تناقص إلى نحو ٧.٢% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، يمثل النقص نسبة ١٧.٥%، ثم أستمر في التناقص إلى أن بلغ نحو ١٨.٣% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بنسبة نقص عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) قدرت بنحو ١٥.٤%.

## ٢ - التضخم ( % per year ) Inflation, price paid by consumers :

- أتجه التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون نحو التزايد حيث قدر بنحو ٠.٧% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد زيادة هائلة ليصل إلى نحو ١٤.٧% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، ثم تناقص بنسبة قليلة ليصل إلى



نحو ١٣.٦% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بنسبة نقص عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) قدرت بنحو ٧.١%.

• أما بالنسبة للتضخم كعامل تكميش الناتج المحلي **Inflation, GDP deflator**

(annual%) أشارت البيانات الواردة بالجدول السابق إلى أنه أتجه نحو

التزايد بنسبة كبيرة، حيث قدر بنحو ١.٩% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد

ليصل إلى نحو ١٣.٩% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، ثم تناقص بنسبة

قليلة ليصل إلى نحو ١٣.٧% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بنسبة نقص

عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) قدرت بنحو ١.١%.

٣ - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية: **GDP at**

**constant prices of local currency** بدراسة التغير في الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (مليار بير) خلال الفترة (١٩٩٥ -

٢٠١٨)، أشارت البيانات الموضحة بالجدول السابق إلى أنه قدر بنحو ٣٦٨.٢ مليار

بير أمريكي كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٢) تزايد إلى نحو ٦٢٨.٤ مليار بير

كمتوسط للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، تمثل الزيادة نسبة ٧٠.٧%، وأستمر الناتج

المحلي في الزيادة إلى أن بلغ نحو ١٣٨٤ مليار بير كمتوسط للفترة (٢٠١١ -

٢٠١٨)، بزيادة عن الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) بنسبة ١٢٠%.

٤ - **المعروض النقدي (Money supply)**: بدراسة التغيير في المعروض النقدي بمعناه الواسع بالأسعار الثابتة للعملة المحلية بالمليار بير، أشارت النتائج الموضحة بالجدول (١) إلى أنه قد قدر بنحو ١٢٨.٠ مليار بير كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد إلى نحو ٢٤٣.٦ مليار بير كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، تمثل الزيادة نسبة ٩٠.٣%، ثم أستمر في التزايد إلى أن يصل إلى نسبة ٥٢١.٦ مليار بير كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بزيادة عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) تمثل نسبة ١١٤.١%.

٥ - **الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص**: بدراسة التغيير في الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية بالمليار بير، أشارت النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى أنه قد قدر بنحو ٩.٩ مليار بير كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد إلى نحو ١٩.٧ مليار بير كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، تمثل الزيادة نسبة ٩٨%، ثم أستمر في التزايد إلى أن يصل إلى نسبة ٣١.١ مليار بير كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، بزيادة عن الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) تمثل نسبة ٥٨%.

جدول (١): التغيير في المؤشرات المالية والنقدية بإثيوبيا خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٨).

المؤشرات	متوسط	متوسط الفترة	متوسط الفترة
----------	-------	--------------	--------------

(2018-2011)		(2010-2003)		الفترة (١٩٩٥ - 2002)	
نسبة التغير %	المتوسط	نسبة التغير %	المتوسط	المتوسط	
3.8	7.7	-34.9	7.4	11.4	سعر فائدة الأقرض %
-11.7	3.5	-43.4	3.9	7.0	سعر فائدة الإيداع %
21.3	4.2	-21.5	3.5	4.4	هامش سعر الفائدة
154.3	-18.3	-175.1	-7.2	9.6	سعر الفائدة الحقيقي
-7.1	13.6	1902.0	14.7	٠.٧	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
-1.1	13.7	626.5	13.9	١.٩	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
120.3	47.0	70.7	21.3	12.5	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعلمة المحلية (مليار بير)
183.1	205.1	252.6	72.4	20.5	المعروض النقدي بالأسعار الجارية للعلمة المحلية (مليار بير)
114.1	521.6	90.3	243.6	128.0	المعروض النقدي بالأسعار الثابتة للعلمة المحلية (مليار بير)
40.3	9.8	156.9	7.0	2.7	المعروض النقدي بالأسعار

					الجارية للدولار الأمريكي ) (مليار دولار)
-54.0	18.3	16.1	39.9	34.4	المعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
58.0	31.1	98.0	19.7	9.9	الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

المصدر : جمعت وحسبت مبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

– <http://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS>

– <http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-oced.htm>

خامسا: تأثير التغير في سعر الفائدة على أهم متغيرات النمو الاقتصادي في أثيوبيا:

أعتمدت الحكومة الأثيوبية على سعر الفائدة كأداة رئيسية للبنوك المركزية لضبط

السياسة النقدية للبلاد، وذلك من خلال تحديد سعر الفائدة الأساسية، والذي يعتبر كلفة

الاقتراض ما بين البنوك، وتقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحديد سعر فائدة على

القروض والمدخرات استنادا إلى سعر الفائدة الأساسية، وفيما يلي دراسة تأثير التغير

في سعر الفائدة على أهم المؤشرات الاقتصادية في أثيوبيا:

١ - تأثير التغير في سعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي: بدراسة تأثير التغير

في سعر الفائدة بفترة تأخير سنة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة

المحلية في أثيوبيا، أشارت النتائج الموضحة بالجدول (٢) إلى وجود علاقة عكسية

بين سعر فائدة الإيداع بفترة تأخير عام والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأيداع بنسبة ١% تؤدي إلى نقص الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٢٥٨ مليار بير، يمثل النقص نسبة ٤٩.٢% من متوسط الفترة والذي قدر بنحو ٥٢٤.٥ مليار بير.

أما بالنسبة لسعر الفائدة على الأقرض بفترة تأخير عام، أشارت النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الأقرض بفترة تأخير عام والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأقرض بنسبة ١% تؤدي إلى نقص الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٢٧٨ مليار بير، يمثل النقص نسبة ٥٣.٠% من متوسط الفترة.

جدول (٢) العلاقة بين سعر الفائدة وأهم المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في أثيوبيا خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٨)

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعادلة	التغير السنوي	معامل التحديد	متوسط الفترة	% للتغير السنوي لمتوسط الفترة
الناتج	سعر الفائدة	$GDP_1 =$	-	0.504	524.5	49.2

			258	$1495 - 258 X_1$ (- 4.62)*	على الإيداع	المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
53.0		0.589	- 278	$GDP_1 = 2387 - 278 X_1$ (- 5.48)*	سعر الفائدة على الأقراض	للمعملة المحلية
36.8	103.1	0.631	- 37.9	$MS_1 = 245 - 37.9 X_1$ (- 5.99)*	سعر الفائدة على الإيداع	المعروض النقدي بالأسعار
38.5		0.695	- 39.7	$MS_1 = 369 - 39.7 X_1$ (- 6.72)*	سعر الفائدة على الأقراض	الجارية للمعملة المحلية
48.1	114.2	0.484	- 48.1	$DS_1 = 295 - 48.1 X_1$ (- 4.43)*	سعر الفائدة على الإيداع	الأئتمان المحلي المقدم للقطاع
44.6		0.547	- 50.9	$DS_1 = 455 - 50.9 X_1$ (- )	سعر الفائدة على الأقراض	الخاص بالأسعار الجارية

				5.04)		للملحة المحلية
21.9	13.0	0.634	- 2.85	$DS_1 = 23.7 - 2.85 X_1$ (- 6.04)*	سعر الفائدة على الإيداع	سعر صرف العملة المحلية
23.0		0.702	- 2.99	$DS_1 = 33.0 - 2.99 X_1$ (- 7.04)*	سعر الفائدة على الأقراض	مقابل الدولار الأمريكي

\* معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥ .

المصدر : جمعت وحسبت منبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- <http://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS>

- <http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-ocd.htm>

٢ - تأثير التغير في سعر الفائدة على التدفق النقدي: بدراسة تأثير التغير في سعر

الفائدة بفترة تأخير سنة على التدفق النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في أثيوبيا،

أشارت النتائج الموضحة بالجدول (٢) إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الإيداع

بفترة تأخير عام والتدفق النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية

الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأيداع بنسبة ١% تؤدي إلى نقص التدفق

النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٣٧.٩ مليار بير، يمثل النقص نسبة ٣٦.٨% من متوسط الفترة والذي قدر بنحو ١٠٣.١ مليار بير

أما بالنسبة لسعر الفائدة على الأقرض بفترة تأخير عام، أشارت النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الأقرض بفترة تأخير عام والتدفق النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأقرض بنسبة ١% تؤدي إلى نقص التدفق النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٣٩.٧ مليار بير، يمثل النقص نسبة ٣٨.٥% من متوسط الفترة.

**٣ - تأثير التغيير في سعر الفائدة على الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص:**  
بدراسة تأثير التغيير في سعر الفائدة بفترة تأخير سنة على الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية في أثيوبيا، أشارت النتائج الموضحة بالجدول (٢) إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الإيداع بفترة تأخير عام والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأيداع بنسبة ١% تؤدي إلى نقص الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٤٨.١



مليار بير، يمثل النقص نسبة ٤٨.١% من متوسط الفترة والذي قدر بنحو ١١٤.٢ مليار بير

أما بالنسبة لسعر الفائدة على الأقرض بفترة تأخير عام، أشارت النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الأقرض بفترة تأخير عام والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأقرض بنسبة ١% تؤدي إلى نقص الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنحو ٥٠.٩ مليار بير، يمثل النقص نسبة ٤٤.٦% من متوسط الفترة.

٤ - تأثير التغير في سعر الفائدة على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي: بدراسة تأثير التغير في سعر الفائدة بفترة تأخير سنة على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في أثيوبيا، أشارت النتائج الموضحة بالجدول (٢) إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الإيداع بفترة تأخير عام وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأيداع بنسبة ١% تؤدي إلى نقص سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنحو ٢.٨٥%، يمثل النقص نسبة ٢١.٩% من متوسط الفترة والذي قدر بنحو ١٣.٠%.

أما بالنسبة لسعر الفائدة على الأقرض بفترة تأخير عام، أشارت النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى وجود علاقة عكسية بين سعر فائدة الأقرض بفترة تأخير عام وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة سعر الفائدة على الأقرض بنسبة ١% تؤدي إلى نقص سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنحو ٢.٩٩%، يمثل النقص نسبة ٢٣.٠% من متوسط الفترة.

**التعقيب على: تأثير التغيير في سعر الفائدة على أهم متغيرات النمو الاقتصادي في أثيوبيا:** بدراسة تأثير التغيير في سعر الفائدة على أهم متغيرات النمو الاقتصادي في أثيوبيا تبين من النتائج السابق الآتي:

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين التغيير في سعر الفائدة وأهم المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلي وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

- التغيير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية هو أعلى المؤشرات تأثراً بتغيير سعر الفائدة، حيث قدرت نسبة التغيير السنوي بنحو ٥٣%

من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فترة الأقرض، ونحو ٤٩.٢% نتيجة تغير سعر فائدة الإيداع.

- أتجه التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون والتضخم كعامل تكميش الناتج المحلي نحو التزايد حيث قدر بنحو ٠.٧%، ١.٩% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد زيادة هائلة ليصل إلى نحو ١٤.٧%، ١٣.٩% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، ثم تناقص بنسبة قليلة ليصل إلى نحو ١٣.٦%، ١٣.٧% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) على التوالي.

- بدراسة التغير في الناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (مليار بير) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٨)، أشارت البيانات إلى أنه قدر بنحو ٣٦٨.٢، ١٢٨، ٩.٩ مليار بير أمريكي كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٢) تزايد بنسب ٧٠.٧%، ٩٠.٣% ٩٨% خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) وأستمر الناتج المحلي في الزيادة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨) بنسبة ١٢٠%، ١١٤.١%، ٥٨%.

- وأختص الجزء الثالث من البحث بدراسة تأثير التغير في سعر الفائدة على أهم متغيرات النمو الاقتصادي في أثيوبيا والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وسعر صرف العملة

المحلية مقابل الدولار الأمريكي، حيث توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين التغير في سعر الفائدة وأهم المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والمعرض النقدي والأنتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلي وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

- التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية هو أعلى المؤشرات تأثراً بتغير سعر الفائدة، حيث قدرت نسبة التغير السنوي بنحو ٥٣% من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فترة الأقرض، ونحو ٤٩.٢% نتيجة تغير سعر فائدة الإيداع.

- التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي هو أقل المؤشرات تأثراً بتغير سعر الفائدة، حيث قدرت نسبة التغير السنوي بنحو ٢٣% من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فترة الأقرض، ونحو ٢١.٩% نتيجة تغير سعر فائدة الإيداع.

- قدرت نسبة التغير السنوي للأنتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنسبة ٤٤.٦%، ٤٨.١% من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فائدة الأقرض والإيداع على التوالي.

- قدرت نسبة التغير السنوي للمعروض النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية بنسبة ٣٨.٥%، ٣٦.٨% من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فائدة الأقرض والإيداع على التوالي.

- من الملاحظ تأثير تغير سعر الفائدة له الأثر الكبير في تغير الناتج المحلي الإجمالي والذي تخطي ٥٠%.

### الملخص

أستهدف البحث إلي محاولة الكشف عن أثر التغير في أسعار الفائدة على أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال التطبيق على دولة أثيوبيا كأحدي الدول التي تسعى في الوقت الحالي إلى الوصول إلى نمو اقتصادي أفضل من خلال دراسة التغير في سعر فائدة الأيداع والأقرض وهامش سعر الفائدة، سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ن كذلك دراسة أثر التغير في سعر فائدة الأيداع والأقرض على أهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ن سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار.

أحتوي الجزء الأول من البحث على عرض لمفهوما لسياسة النقدية وأهم أدواتها، إضافة إلى مفاهيم سعر الفائدة ووظائفه وأهم العوامل التي تؤثر فيه، كما أحتوي الجزء الثاني

على دراسة التغيير في أسعار الفائدة في إثيوبيا خلال الفترة ( ١٩٩٥ - ٢٠١٨ )،  
حيث أشارت النتائج إلى:

- تناقص سعر فائدة الأقرض والإيداع وهامش سعر الفائدة خلال الفترتين (١٩٩٥ - ١٩٩٩)، (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) نسبة قدرت بنحو ١١.٤%، ٧.٤% لسعر فائدة الأقرض، ونحو ٧.٠%، ٣.٩% لسعر فائدة الأيداع، ونحو ٤.٤%، ٣.٥% لهامش سعر الفائدة، ثم ارتفع إلى نحو ٧.٧% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) لسعر فائدة الأقرض، ونحو ٤.٢% لهامش سعر الفائدة، بينما أستمّر في التناقص لسعر فائدة الإيداع إلى أن بلغ نحو ٣.٥%.
- أتجه التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون والتضخم كعامل تكميش الناتج المحلي نحو التزايد حيث قدر بنحو ٠.٧%، ١.٩% كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩) تزايد زيادة هائلة ليصل إلى نحو ١٤.٧%، ١٣.٩% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، ثم تناقص بنسبة قليلة ليصل إلى نحو ١٣.٦%، ١٣.٧% كمتوسط للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) على التوالي.
- بدراسة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (مليار بير) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٨)، أشارت البيانات إلى أنه قدر بنحو ٣٦٨.٢، ١٢٨، ٩.٩

مليار بير أمريكي كمتوسط للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٢) تزايد بنسب ٧٠.٧%،  
٩٠.٣% ٩٨% خلال الفترة ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ ) وأستمر الناتج المحلي في  
الزيادة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٨) بنسبة ١٢٠%، ١١٤.١%، ٥٨%.

• وأختص الجزء الثالث من البحث بدراسة تأثير التغير في سعر الفائدة على أهم  
متغيرات النمو الاقتصادي في أثيوبيا والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي،  
المعروض النقدي، الأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وسعر صرف العملة  
المحلية مقابل الدولار الأمريكي، حيث توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين  
التغير في سعر الفائدة وأهم المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في الناتج  
المحلي الإجمالي والمعروض النقدي والأئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص  
بالأسعار الجارية للعملة المحلي وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار  
الأمريكي.

• التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية هو أعلى  
المؤشرات تأثراً بتغير سعر الفائدة، حيث قدرت نسبة التغير السنوي بنحو ٥٣%  
من متوسط الفترة نتيجة تغير سعر فترة الأقرض، ونحو ٤٩.٢% نتيجة تغير سعر  
فائدة الإيداع.

## المراجع:

١. أحمد العلي، العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة، دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 28 العدد الثاني، ٢٠١٧.
٢. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
٣. عبد الهادي الرفاعي، وفرح عكو (٢٠١٤)، "أثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واسترداداتها في مصرف التسليف الشعبي"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٦، المجلد ٣٦.
4. Deeksha Bhardwaj "Main Types of Interest Rates"، Your Article Library ،Retrieved 24-5-2017.
5. <http://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS>
6. <http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-oecd.htm>
7. LESLIE KRAMER" ،What Is Fiscal Policy"؟ ،  
www.investopedia.com ،Retrieved 31-5-2019.
8. www.businessdictionary.com ،Retrieved 31-5-2019.
9. www.merriam-webster.com ،Retrieved 8-10-2018.